يلزم الافحام لانه ح اما ان يلزم التسلسل من طرف المبداء اى العلة او عجز المعلل
عن الدليل بيان لزوم احد الامرين انه اذا لم ينته ادلة المعلل الى امر ضرورى او القبول
فاما ان ينتهى الى شىء لا يقبله السائل او لا ينتهى الى شىء اصلا فان كان الاول فهو الامر
الثانى اعنى عجز المعلل عن الدليل وذلك الامر الثانى ظاهر فى انه افحام المعلل وان
كان الثانى اى لا ينتهى ادلته الى شىء اصلا يجب ان يستدل بادلة غير متناهية يتوقف
بعضها على بعض من جهة التصديق فان كان بين تلك الادلة التوقف من جهة التحقق
والثبوت ايضا يلزم التسلسل من كلتا الجهتين والا يلزم التسلسل فى علوم مترتبة غير متناهية
من جهة الاثبات والثبوت ايضا
متعلقة بادلة غير متناهية والتسلسل من طرف المبداء ح لما بين فى موضعه واليه اشار
بقوله والاول محال اى ممتنع فى نفس الامر وبتقدير تسليمه اى ولئن سلمنا
ان التسلسل ليس بمحال فى الواقع لكن يلزم افحام المعلل حينئذ ايضا لانه اثبات
امور لا نهاية لها وهو محال لانه خارج عن طوق البشر لانه يقتضى ايراد ادلة
غير متناهية فلا يكون مقدورا لمن يكون زمان ايراده الادلة محصورا بين النهايتين
ثم اعلم ان بعضا من شراح هذه الرسالة اورد ههنا بحثا قدحه ذهنه وهو ان التسلسل

اى الطرفين اللذين بهما التوجه وحصول المطلوب

٢ ٨

٥

فى المبداء على الوجه المذكور انما يستقيم على تقدير منع السائل
دليل المعلل على طريق المناقضة او النقض الاجمالى اما اذا عارضه
السائل ومنعه المعلل مناقضة او معارضة او نقضا فكيف يكون هذا
علة الدليل المعلل على الوجه المذكور فلا بد له من بيان ثم اجاب عنه
فقال ان كل ما يذكره المعلل من النقض اجمالا وتفصيلا ومن المعارضة
فهو يدعى دليله وكل ما هو كذلك فدليله يحتاج اليه وبين صغراه بان
كل ما يذكره المعلل منقطع به كلام السائل وكل ما ينقطع به كلام السائل
بسبب يثبت دليل المعلل واما الكبرى فادعى بداهتها ثم ضم
نتيجة القياس المذكور وهو ان كل ما يذكره المعلل فدليله يحتاج اليه الى
قولنا كل ما يحتاج هو اليه فهو علة له فاستنتج شيئا هو المط
ههنا وفى كل من البحث وجوابه بحث اما فى البحث فنقول اولا ان
جعل النقض الاجمالى من قبيل الاول مما لا ينبغى لان المعلل لا يجب عليه الاستدلال
اذا نقض السائل دليله على طريق الاجمال لان السائل ح عند النقض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)